الأمم المتحدة

A/55/PV.74

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٧٤**
الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/55/476)

مشروع قرار (A/55/L.39)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين ليعرض مشروع القرار A/55/L.39.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): من دواعي الارتياح البالغ لي أن أتولى عرض مروع القرار A/55/L.39 بالنيابة عن الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

منذ أن أنشئت هذه المنطقة في عام ١٩٨٦، وهي تعمل كمحفل ممتاز لإجراء مناقشاتنا وتوسيع نطاق أواصر التعاون والصداقة بين دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية الساحلية المطلة على جنوب المحيط الأطلسي. ومن دواعي السرور للأرجنتين المنجزات التي تم التوصل إليها في تنفيذ أهداف بلدان المنطقة التي حددتها لنفسها قبل ١٤ عاما مضت. وقد عقدنا حتى اليوم خمسة اجتماعات رفيعة المستوى كان آخرها الاجتماع الذي عقد في الأرجنتين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد نشأ عرض الأرجنتين استضافة هذا الاجتماع الهام نتيجة لاهتمام بلادي بضمان استتباب السلام في المنطقة وتعزيز علاقات التعاون فيما بين دولها الأعضاء.

وقد حددت الدولي الأعضاء في هذه المنطقة أهدافا واضحة لها في مجالات أساسية مثل تعزيز السلام والأمن، وإيجاد حلول سلمية عن طريق التفاوض لجميع الخلافات الموجودة في المنطقة، والنهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع التجارة والاستثمار بين دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا الأعضاء في المنطقة، وحماية البيئة والموارد الحية البحرية، والتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، ووضع مفهوم للتضامن في حالات الطوارئ الإنسانية.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، ترى بلادي أن وجود مناطق خالية من الأسلحة النووية على غرار المناطق المرتآة في معاهدتي تلاتيلولكو وبيليندابا المنشئة لمناطق يُحرم فيها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-77022 (A)
0077022

استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها أمر يسهم في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، تعرب بلدان المنطقة عن اقتناعها بأنه ينبغي تعزيز عمليتي صنع السلام وحفظ السلام مع الحد لأقصى قدر ممكن من تحويل الموارد البشرية والمالية إلى التسلح. وتتباين خصائص ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة بين منطقة ومنطقة أخرى. ولذلك، ينبغي أن تكون التدابير التي تتخذ للتعامل مع هذه المسألة متمشية مع الظروف الخاصة بالمنطقة المعنية. ولحسن الحظ أن بلدان المنطقة تتشاطر التزاما راسخا حُدد في مبادرات ذات شأن شتى طرحت في أطر مشتركة بين البلدان الأمريكية والأفريقية لمكافحة صنع الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، أود أن أكرر مرة أخرى التأكيد على دعوة المجتمع الدولي بأسره للتعاون مع الأهداف التي حددتها منطقتنا وتجنب اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تؤدي إلى نشوء أو تفاقم حالات التوتر أو إمكانية نشوب صراع في المنطقة. وفي هذا السياق، تناشد بلادي جميع الدول أن تركز جهودها على حسم النزاعات الحالية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي بطريقة سلمية وعادلة ودائمة، تمشيا مع مقاصد ومبادئ الميثاق ومع قرارات المنظمة ذات الصلة.

وتود الأرجنتين مرة أخرى أن تعيد التأكيد على اقتناعها بأن أهداف السلام والتعاون الداعمة للروح التي تنطلق منها هذه المنطقة لن تتحقق إلا إذا كان هناك احترام كامل في بلدان المنطقة لمؤسسات الديمقراطية التمثيلية ولحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وفي هذا السياق، يسعدنا أن ننوه بالتقدم الذي أحرز في العام الماضي فيما يتعلق باستعادة وتوطيد الحكم الرشيد والشفافية في المنطقة.

وترى الأرجنتين أن قضايا السلام والتنمية مترابطة ولا يمكن الفصل بينها. لذلك، يكون من المهم تعزيز التعاون التقني والاقتصادي والتجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة. وفي هذا الصدد، ننظر بارتياح إلى الإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء في المنطقة في مجالات الاستقرار الاقتصادي، وتحديث الدولة، وفتح الأسواق، وتمليك الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

ونرى أن من الدلالات الطيبة أن معظم الدول الأعضاء في المنطقة قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الأمر الذي يدل على وجود التزام بالمحافظة على أنواع الثروة السمكية. وفي هذا الصدد، نرى أنه ولئن كانت هذه الاتفاقية تنشئ إطارا رقابيا لحماية الموارد الحية البحرية، فإن بعض أحكام الاتفاقية ينبغي أن تستكمل بالأحكام الواردة في اتفاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥ الذي يتصل بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في أعالي البحار الذي يعتبر دخوله حيز النفاذ أمرا ضروريا.

وثمة مسألة أخرى تود الأرجنتين أن تسترعي الاهتمام بها ألا وهي نقل نفايات الوقود النووي المشع ونفايات البلوتونيوم العالية الإشعاع. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلق بلادي وغيرها من الدول الساحلية إزاء المخاطر التي تترتب على مرور السفن التي تحمل هذه الأنواع من النفايات في جنوب المحيط الأطلسي. ونرى أن مصالح الدول الساحلية ينبغي أن توضع في الاعتبار عندما يتم وضع اللوائح التنظيمية الدولية في هذا المجال.

وتتطلب مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من جرائم بذل جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي. لذلك، تكرر الأرجنتين التأكيد على استعدادها للتعاون

لتحقيق الأهداف التي حددتها المنطقة لنفسها في سمرست الغربية في عام ١٩٩٦ وفي الأرجنتين في عام ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية الدولية، أود أن أسلط الضوء على التقدم المحرز في مبادرة ''الخوذ البيض'' التي اقترحها المجتمع الدولي والتي تم تناولها في قرارات شتى للجمعية العامة. فقد وفرت مبادرة الخوذ البيض المساعدة في بلدان شتى في المنطقة بما في ذلك الأرجنتين وأنغولا والبرازيل وسيراليون وغينيا الاستوائية.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن التقدير للعرض الكريم الذي قدمته بنن لاستضافة الاجتماع السادس رفيع المستوى للدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

وأخيرا، أود أن أدعو جميع الوفود الحاضرة لأن تؤيد مشروع القرار A/55/L.39 نظرا للأهداف النبيلة للمنطقة.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/476، الذي يسجل الأنشطة التي اضطلعت بها أجهزة عديدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

ومنذ عقدت الدول الأعضاء في المنطقة اجتماعها الوزاري الخامس في بوينس آيرس، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، شهدنا توطيدا لدور المنطقة باعتبارها إطارا للتعاون يربط بين البلدان المطلة على ساحلي جنوب المحيط الأطلسي. فهذه المنطقة تعد أداة مكملة للمؤسسات والترتيبات الأخرى، وتزود دولها الأعضاء بآليات لتحسين تنسيق إجراءاتها لمواجهة مشاكلها المشتركة. وثمة ثلاثة مجالات للأولوية تكمن في صلب الجهود التي نبذلها في إطار المنطقة: الحفاظ على مركز المنطقة كمنطقة لا نووية، وحماية البيئة البحرية، والتعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونذكر بأن الدول الأعضاء في المنطقة اعتمدت في عام ١٩٩٤، بناء على مبادرة من البرازيل، إعلانا لجعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة لا نووية، تم إقراره فيما بعد في الاجتماعين الوزاريين الرابع والخامس.

وفيما يتعلق بالتعاون في حماية البيئة البحرية وحفظ الموارد البحرية الحية، تعمل البرازيل مع جيرانها، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، لوضع مقترحات كل منا بشأن ترسيم حدود الجرف القاري الخاضع لولاياتنا الوطنية، في صيغتها النهائية. وتحبذ البرازيل اعتماد آليات جديدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من شأنها المساعدة في منع الحوادث البيئية، وتشجيع تبادل المعلومات والعمل المتضافر.

وينبغي الاستمرار بنشاط في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ ويمكن أن توفر المنطقة إطارا للتعاون النشط في هذا المجال. وقد أطلقت بلدان المنطقة رسميا مبادرة لمكافحة المخدرات، وذلك في اجتماعها الوزاري الرابع الذي عقد في جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وبعد ذلك، شرعت في اعتماد تدابير اقترحتها لجنة المخدرات. كما أن بلدان المنطقة تتابع تنفيذ اتفاقات ثنائية فيما بينها، وتتعاون من أجل زيادة فعالية جهودها لمكافحة هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة.

والمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، أمامها دور هام تضطلع به في مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز تلك الأهداف. وتعد المنطقة بمثابة عامل حفاز لتشجيع الحوار والتعاون فيما بين بلدان ساحل المحيط الأطلسي في أفريقيا، وغرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية. فكل جانب من جانبي المحيط الأطلسي يمكن أن يستفيد من خبرات الجانب الآخر في تعزيز القيم الديمقراطية وتوسيع

التجارة والاستثمار والصلات البحرية، وتكثيف الحوار فيما بين بلدان الجنوب. ونتوقع أن تكتسب هذه العملية زخما جديدا في الاجتماع السادس المرجح عقده في السنة المقبلة. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بحرارة بالعرض المقدم من بنن باستضافة الاجتماع السادس للدول الأعضاء.

ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي يمكن أيضا أن تكون بمثابة منتدى يمكن فيه لمنظمات مثل السوق المشتركة الجنوبية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تجمع جهودها لبناء السلام والازدهار في منطقتنا من العالم.

والبرازيل هي أحد مقدمي مشروع القرار A/55/L.39، الذي عرضه ممثل الأرجنتين الدائم لتوه. ونحن نثق بأن مشروع القرار سيحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ط) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تنتهي فترة ولاية الأعضاء الخمسة الحاليين في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذين تم تعيينهم بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٢/٣١٩، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وبعد مشاورات، قمت بتعيين جامايكا وكازاخستان وكرواتيا وناميبيا وهولندا أعضاء في اللجنة الاستشارية لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧ (ط) من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد

مشروع قرار (A/55/L.40)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال في جلستيها الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين المعقودتين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

أعطي الكلمة لممثل شيلي ليعرض مشروع القرار A/55/L.40.

السيد تابيا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/55/L.40، المعنون ''تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية في هذا الصدد''، وذلك باسم البلدان الـ ٨٠ التي قدمته. وقد انضمت البلدان التالية إلى مقدميه الأصليين المذكورين في الوثيقة: استراليا وإسرائيل وسان مارينو والفلبين وقيرغيزستان ومالطة ومالي والولايات المتحدة.

في تموز/يوليه ٢٠٠٠، في جنيف، اختتمت أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وقد انعقدت تلك الدورة بعد أكثر من سنة من التحضيرات والمفاوضات. وفيها أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جديد التزامها بجعل الناس محور الاهتمام في التنمية المستدامة. وقيموا التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن واتفقوا على اتخاذ إجراءات ومبادرات جديدة لمواصلة تنفيذ نتائجه.

ولم تكن المفاوضات التي أجريت في جنيف سهلة، وكما هو الحال دائما في هذا النوع من العمليات، ثمة جوانب لم يكن بالمستطاع التوصل إلى اتفاق بشأنها. وبالرغم من ذلك، وبصورة أساسية، أصبح بالمستطاع التوصل إلى اتفاقات هامة للغاية عن طريق توافق الآراء، توفر مبادئ توجيهية للعمل الذي يتعين أن تنجزه الحكومات في ميدان التنمية الاجتماعية في السنوات القليلة القادمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالاعتزاز إزاء هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء. بل إننا سوف نشعر بالمزيد من الاعتزاز حالما يصبح بإمكاننا القضاء على الفقر، ونوفر فرص العمالة للجميع، ونكفل المكان الكريم والآمن لكل فرد في مجتمعاتنا.

ويتسم النص الذي نقدمه اليوم بطابع إجرائي يقدر أكبر من النصوص التي قدمت في سنوات سابقة، مما يعزى إلى قصر الفترة الزمنية التي انقضت منذ اختتام الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين ودورة الجمعية العامة هذه. وصمم الطابع الإجرائي للنص للتأكيد من جديد على الاتفاقات التي توصلت إليها الحكومات في كوبنهاغن وجنيف، وتوفير استمرارية هذا الموضوع في منظومة الأمم المتحدة وذلك بطلب الأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، واللجان الإقليمية، والمنظمات ذات الصلة، وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة والمحافل الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، أن يولى أولوية لاعتماد التدابير المطلوبة من أجل التنفيذ الفعال لجميع الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

ويعرب مشروع القرار أيضا عن التقدير العميق لحكومة وشعب سويسرا من أجل مساهمتهما في إنجاح دورة جنيف. وأخيرا يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

وبالرغم من أن النص يتسم بطابع إجرائي، لم تخلو المفاوضات بشأنه من الصعوبات. وهذا دليل على تعقد الموضوع وينبغي أن يعد إنذارا فيما يتصل بالجهود التي ستبذل في المستقبل في هذا المجال. ونأمل في أن تظل المفاوضات في المستقبل تتسم بالأفكار النبيلة التي تتميز بها دائما الطريقة التي تجري بها المفاوضات بشأن موضوع التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة.

وأخيرا، تعرب شيلي عن خالص امتنانها للسيدة مارسلا نيكودموس، القنصل في بعثة البرازيل، لإدارتها للمشاورات غير الرسمية بما هو معروف عنها تماما من فعالية واحتراف وروح دعابة. ونتمنى لها أيضا حظا سعيدا في مساعيها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/55/L.40.

وأود أن أعلن أنه، منذ أن صدر مشروع القرار، انضمت الغابون إلى مجموعة الدول المشتركة في تقديم المشروع.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.40. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.40؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.40 (القرار ٥٥/٤٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد براهان (بوتان).

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/55/L.43/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامة التاسعة والأربعين، التي عقدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش ليقدم مشروع القرار A/55/L.43/Rev.1.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض، باسم مجموعة الدول التي شاركت في التقديم، مشروع القرار A/55/L.43/Rev.1، المعنون ''العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)''.

ومنذ أن صدرت الوثيقة A/55/L.43./Rev.1، انضمت الدول الأربع التالية: تونس وغيانا وكوبا وميانمار إلى مقدمي مشروع القرار. وبهذا أصبح العدد الكلي لمقدمي مشروع القرار ٥٩.

أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٥٣/٢٥، العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. وفي مشروع قرار اليوم، نؤكد من جديد إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بقرارها ٥٣/٢٤٣.

ونؤكد على الأهمية الخاصة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، وعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وما لها من أهمية خاصة وصلتها بالنسبة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

ويسلم مشروع القرار، في فقرات منطوقه، بأن هدف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم هو زيادة تعزيز الحركة العالمية لثقافة السلام عقب الاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام في عام ٢٠٠٠ - أي في هذه السنة. ويدعو أيضا الدول الأعضاء إلى إيلاء المزيد من الاهتمام وتوسيع دائرة أنشطتها التي تعزز ثقافة السلام واللاعنف، خاصة خلال العقد، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وإلى ضمان تعزيز السلام واللاعنف على كل المستويات؛ ونلاحظ مع الارتياح بخاصة اضطلاع عدد من الدول، خلال السنة الدولية لثقافة السلام، بأنشطة مكثفة لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف.

ويرحب مشروع القرار هذا بتأسيس لجان وطنية ومراكز تنسيق وطنية في أكثر من ١٦٠ بلدا في سياق الاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام، ويشدد على أهمية استمرار هذه اللجان والمراكز في المشاركة الوثيقة لتعزيز أهداف الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام والاحتفال بالعقد على وجه فعال. ويشجع أيضا على إنشاء هيئات من هذا القبيل في بقية البلدان.

ويعين مشروع القرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكالة رائدة للعقد وينيط بها مسؤولية تنسيق أنشطة هيئات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام وكذلك المنظمات الأخرى المعنية بهذا الموضوع. ويسلم بالدور الهام لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى وجه أخص منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجامعة السلام، في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، لا سيما عن طريق تنظيم أنشطة خاصة خلال العقد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويدعو، مشروع القرار في الفقرة ٩ من منطوقه، المجتمع المدني على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية إلى توسيع مجال أنشطته الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والدخول في شراكات، وتبادل المعلومات، وبذلك يساهم في تكوين حركة عالمية لثقافة السلام، ويشجع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على تعزيز أهداف العقد، باعتماد برنامج أنشطة خاص بها تستكمل به مبادرات الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات العالمية والإقليمية الأخرى.

ومن الضروري إجراء تصويب في على مشروع هذا القرار. وأسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفقرتين ١١ و ١٣، اللتين أشارت دورة الجمعية العامة فيهما إلى ''الدورة الحادية والستين''. وفي الحقيقة فإن دورة سنة ٢٠٠٥ هي الدورة الستون. وهكذا، ينبغي استبدال عبارة ''الحادية والستين'' الواردة في الفقرتين ١١ و ١٣ من المنطوق بكلمة ''الستين''.

وبالنظر إلى محتويات مشروع هذا القرار وكبر عدد الدول المشتركة في تقديمه آمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماده بالإجماع. ونعرب مرة أخرى عن الشكر للدول التي اشتركت في تقديم مشروع هذا القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.43/Rev.1، المعنون ''العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠٠٥)'' بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.43/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ٥٥/٤٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧٤ من جدول الأعمال (تابع)

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

مشروع القرار (A/55/L.15/Rev.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا ليقدم مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة بالنيابة عن الدول المشتركة لعرض مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2، المعنون ''دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد''.

وكما قلنا من قبل أمام الجمعية العامة عندما نوقش هذا البند في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، فإن مفهوم النظام الإنساني العالمي الجديد يرمي إلى تعزيز شراكة جديدة ومستبصرة من أجل تحقيق السلام والتنمية تشترك فيها جميع العناصر الفاعلة في المجتمع العالمي، وتقوم على أساس الاحترام المتبادل، ونظم حكم ديمقراطية وبمشاركة شعبية

لمجابهة التحديات المتمثلة في التنمية والقضاء على الفقر ووضع حد للتفاوتات المتزايدة فيما بين الدول وداخلها. ولقد ألهمت هذا المفهوم النظرة المتمثلة في إمكانات التنمية البشرية الهائلة التي ولدتها نهاية الحرب الباردة وخطى التطور التكنولوجي المعجلة والترابط بين الدول الآخذ في التعمق. وفي الوقت نفسه، أبرز هذا المفهوم الإدراك بأن تلك الإمكانات غير مستغلة بالفعل، بل لقد حدثت في العقدين الماضيين، إزاحة تدريجية ولكنها أكيدة للتنمية من جدول أعمال السياسة الدولية.

وليس من العسير فهم سبب وجود هذه الثغرة بين التوقعات والحقيقة وسبب إخفاق سياسات التنمية، لأنه بالرغم من أن كل اتفاق دولي تم التوصل إليه في العقد الماضي – ابتداء من جدول أعمال القرن ٢١ الذي صدر في ريو وحتى إعلان الألفية الذي اعتمد مؤخرا – قد أبرز أهمية قيم إنسانية أساسية معينة في السعي بنجاح إلى تحقيق التنمية، فإن النموذج السائد، الذي يستند إلى العولمة والليبرالية الاقتصادية الحديثة، مجرد من أية اعتبارات إنسانية، ويخلو نتيجة لذلك من أية احتمالات حقيقية للنجاح.

وهكذا، تعد مبادرة النظام الإنساني العالمي الجديد محاولة لتعريف الثغرات في التعاون الدولي التي أعاقت التنفيذ الفعال للعديد من المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومن ثم التصدي لتلك الثغرات. وهي أيضا جهد لمعالجة المسائل الأساسية المتصلة بالإرادة السياسية والموارد. وعلى قدر متساو من الأهمية، تمثل هذه المبادرة مسعى لغرس روح إنسانية في جدول أعمال التنمية كي يتمكن الجميع من الاستفادة بالقوى الاقتصادية الجديدة للعولمة.

وكما بينت التجربة بوضوح حتى الآن، لا يمكن التصدي لقضية التنمية المعقدة بمواصلة اتباع النماذج والاستراتيجيات القديمة التي لا تلائم العهد الجديد الذي نعيش فيه. ولا يمكن تركها ببساطة للسوق، فالسوق مجرد خادم وليس سيد سيادة المسعى البشري. تمثل التنمية تحديا يتطلب إجراء حوار جاد بين الحكومات، لا يستند فحسب إلى اعتبارات سياسية واقتصادية، بل أيضا إلى مبادئ أخلاقية وأدبية قادرة على إيجاد أسس لتعاون دولي يتسم بصفتي الإنسانية والإنصاف على حد سواء. ونعتقد بأنه ينبغي أن يجري هذا الحوار هنا في الأمم المتحدة التي يقع عليها بسبب طابعها العالمي التزاما بالقيام بدور رائد لحل هذه القضايا.

وهكذا يبدأ مشروع القرار المعروض علينا من منطلق التسليم بالدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة القيام به من أجل إنشاء نظام إنساني عالمي جديد. ويسلم مشروع القرار بأن رفاه الشعوب وتنمية قدراتها بالكامل هما هدف التنمية المستدامة الشامل. ويشير إلى التفاوتات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء في الشمال والجنوب على حد سواء، مما يدل على إنسانيتنا المشتركة ويثير شعورنا المشترك بالقلق. ولهذا يعكس مشروع القرار عزمنا المشترك على تعزيز النهضة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ويثير الإحساس بالأهمية الحاسمة للتعجيل بإنعاش التعاون الدولي لتحقيق تلك الغاية. وفي الوقت نفسه، يؤكد مشروع القرار بصورة واضحة على مبدأ مسؤولية البلدان عن عمليات تنميتها.

وتسترعي فقرات ديباجة مشروع هذا القرار الانتباه إلى الأهداف والمقاصد التي تم الاتفاق عليها في إعلان الألفية، الذي يوفر، في رأينا، قوة دفع هامة للمجتمع الدولي كي يتخذ مجددا إجراءات لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر. كذلك يحيط مشروع القرار علما بإعلان مؤتمر قمة الجنوب، الذي عبر فيه قادة بلدان الجنوب، بعد أن استعرضوا الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية، عن الحاجة إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد.

وتؤكد فقرات منطوق مشروع القرار على ضرورة التوصل إلى توافق واسع في الآراء من أجل العمل ضمن إطار شامل صوب تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر. وطبقا لذلك طلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن إقامة نظام إنساني عالمي جديد. وسوف تقرر الجمعية العامة، بناء على تلك الآراء العناصر الضرورية التي ينبغي أن يتألف منها النظام الجديد والخطوات الأخرى التي ينبغي أن تتخذ لإقامته.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة غيانا لكي تسترعي انتباه الجمعية العامة إلى هذه المبادرة، طرحت بعض الأفكار الأولية، المتضمنة في الوثيقتين A/55/229 و A/55/496. وتقدم هذه المساهمة بهدف قدح زناد المناقشة وتبيان صنوف المسائل التي قد يُنظر فيها، دون المساس بأفكار الدول الأعضاء الأخرى ووكالات الأمم المتحدة.

وينبغي أن أحيط علما أيضا بقرار استئناف مناقشة هذا البند لا في الدورة السادسة والخمسين ولكن في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. لقد وافق مقدمو مشروع القرار على ذلك استجابة للاهتمامات التي أعرب عنها عدد قليل من الوفود التي جادلت بأن الاقتراح ربما يعد ازدواجية للعمليات الجارية حاليا بالفعل أو ربما بسبب الارتباك فيها. وحسبما صرحت سابقا وحسبما تنطوي عليه فقرات ديباجة مشروع القرار، يتمثل أملنا في أن تؤتي هذه الجهود ثمارها. بيد ن الخبرة المكتسبة في الماضي وكذلك الظروف الحالية، لا تثير فينا الشعوب بالتفاؤل إزاء نتيجة هذه الجهود. وعلى أية حال، فإن القضية التي أثرناها هنا أكبر بكثير – وهي قضية إنشاء شراكة جديدة، في الواقع إنشاء نموذج جديد، للتنمية، يقوم على أساس العدالة والإنصاف، والاحترام المتبادل والمزايا المتبادلة.

وأخيرا، ينبغي لي أن أذكر أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة جاء نتيجة مشاورات مكثفة أجريت مع الدول الأعضاء ويمثل تغييرا ملائما عن شتى الاهتمامات التي أعربت عنها الوفود التي اشتركت في تلك المناقشات. إنني أعرب عن الشكر لتلك الوفود، وأخص بالشكر مقدمي مشروع القرار، لتعاونهم ودعمهم وأوصي الجمعية العامة الآن بأن تعتمد مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2 بالإجماع.

وأود أن أعلن بأن دولة عضو أخرى هي ميانمار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار قيد النظر.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قررت اعتماد مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2 (القرار ٥٥/٤٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي طلب الكلمة لتوضيح موقف بلده بشأن القرار الذي اعتمد على التو.

أود أن أذكر الوفود بأن الوقت المخصص لتعليل التصويت أو لتفسير موقف محدد بعشر دقائق وتقوم الوفود بتعليل التصويت أو شرح موقف من مقاعدها.

السيد سنايدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعد الاستجابة بفعالية لتحديات تحقيق التنمية المستدامة وزيادة رفاه البشرية في جميع البلدان هدفا هاما من أهداف حكومة الولايات المتحدة. من أجل هذا الاهتمام تشارك حكومة الولايات المتحدة عن كثب في المناقشات بشأن الكثير من قضايا التنمية ذات الصلة في اجتماعات الأمم المتحدة ومحافل ملائمة أخرى.

وبالرغم من أننا نفهم الدوافع الكامنة وراء هذا القرار، إلا أننا نعتقد بأن فيه إزدواجية لكثير من المبادرات الدولية الأخرى الجارية حاليا والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتعرب حكومة الولايات المتحدة عن قلقها إزاء احتمال أن يؤدي هذا القرار إلى إجراء مناقشات غير مثمرة ومزدوجة في المستقبل.

وتطالب وثيقتا الأمم المتحدة A/55/229 و A/55/496، المصاحبتان لهذا القرار في تفسير استراتيجية تعزيز نظام إنساني عالمي جديد، بتنفيذ سياسات معينة تعارضها حكومة الولايات المتحدة بشدة. وتشمل تلك السياسات توسيع نطاق مسؤوليات الأمم المتحدة خارج حدود ميثاق الأمم المتحدة وتجاوزا للولايات المتفق عليها الصادرة عن مؤسسات دولية أخرى.

ونفس هاتين الوثيقتين تركزان بصورة خالصة تقريبا على المسؤولية الدولية عن تحقيق نمو اقتصادي في بلدان نامية. ولا تعالج الوثيقتان الفوارق الهائلة في الأداء الاقتصادي التي حدثت بين بلدان نامية في العقود الأربعة الماضية. لقد حققت بلدان نامية كثيرة نموا لم يسبق له مثيل في الدخل وخففت حدة الفقر أثناء تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع دخل الفرد بمعدلات أعلى بكثير من معدلات بلدان صناعية. والعديد من البلدان النامية لم تنل إلا المعاناة من الركود، على الرغم من أنها كانت تعمل في إطار نفس النظام العالمي وأحيانا بدأت بقواعد من السكان والموارد مساوية لقواعد البلدان الأكثر نجاحا. فلماذا حدث هذا؟ إن النظام العالمي الإنساني الجديد، كما هو معروض هنا، يتجاهل هذه الوظيفة الرئيسية.

إننا نعتقد أن عدم التوازن في الاقتراح المتعلق بالنظام العالمي الإنساني الجديد يهدد بإحياء المناقشات العقيمة الماضية بشأن مسائل إنمائية هامة في وقت حدثت فيه تغيرات كبيرة في التفكير على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بأفضل الطريق إلى التنمية المستدامة للجميع. هناك اتفاق عام على أن أكثر ما نحتاج إليه الآن هو الحلول الواقعية والعملية. وآمل أن يأخذ التقرير الناتج عن هذا القرار هذه الاعتبارات في الحسبان بصورة كاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/55/476)

مشروع القرار (A/55/L.39)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.39.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي يرغب في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وأنه ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سنايدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ستمتنع الولايات المتحدة مرة أخرى عن التصويت على مشروع القرار انطلاقا من إيماننا بأن المناطق المعترف بها دوليا ينبغي أن تنشأ من خلال محافل إقليمية متعددة الأطراف وليس عن طريق قرارات الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.39.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا، زامبيا.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.39 بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥٥/٤٩).

[بعد ذلك أبلغت وفود بوتسوانا ونيبال ونيجيريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، الذي يرغب في الكلام تعليلا للتصويت على القرار المتخذ توا. هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد برونيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت الوفد الفرنسي مؤيدا القرار ٥٥/٤٩. غير أن فرنسا تود أن تذكر بتحفظها فيما يتعلق بمفهوم منطقة السلام، بسبب عدم التيقن الذي لا يزال قائما بشأن الحدود الجغرافية للمنطقة المقترحة، والطابع المحدد للالتزامات الواجبة على الدول المشتركة واحترام أحكام القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام المجال الجوي الدولي والممرات المائية الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٨؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠